جامعة القاهرة
كلية الحقوق

الطبيعة القانونية للتأميم

دراسة مقارنة
بين الشريعة الإسلامية وبعض الأنظمة الوضعية المعاصرة

رسالة مقدمة من

البيومي محمد البيومي

للحصول على درجة دكتور في الحقوق

لجنة الحكم :

السيد الأستاذ الدكتور / عبد الحميد كمال حشيش — مشرفا ورئيسا
السيد الأستاذ الدكتور / يوسف محمد محمود قاسم — مشرفا وعضوا
السيد الأستاذ الدكتور / ماجد الحلو — عضوا
السيدة الأستاذة الدكتورة / عزيزة حامد الشريف — عضوا

١٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

سورة الممتحنة
(٤)

((تنويه وشكر))

الآن وأنا أحمد الله تعالى العلى القدير الذى أفاض على بنعمائه ووفقنى فى مسعاى باتمام هذا البحث حق على أن أهديه الى روح فقيد الشريعة الاسلامية فضيلة المرحوم الشيخ على الخفيف الذى لجأت اليه وهو فى أيامه الاخيرة فأحاطنى بالرعاية وقدم لى العون والمساعدة متمثلة فى أفكاره القيمة التى فتحت لى الموضوع ، كما قدم لى المراجع المختلفة حيث كنت مجاورا له .

كما أهديه أيضا الى روح الزميل المرحوم المستشار نبيل الدكرورى الذى قدم لى كل عون ممكن أثناء تسجيل هذا الموضوع ثم وافته المنية - أسكن الله الفقيدين فسيح جناته آمين .

كما أخص بالشكر الوفير أستاذى الفاضل الاستاذ الدكتور عبد الحميد كمال حشيش استاذ القانون العام بحقوق القاهرة على ما أحاطنى به منذ اللحظة الاولى وحتى الآن من رعاية وارشاد وتوجيه طوال فترة البحث فقد فتح لى قلبه الكبير وأفاض على من بحر علمه الزاخر ، وأثار سبيلى بفكرة الثاقب ووجهنى فأحسن وأرشدنى فأجاد ولايسعنى الا أن أسأل الله العلى الكبير أن يديم عليه الصحة والسعادة وأن يجزيه عنى وعن طلابه خير الجزاء .

وكذا أخص بالشكر الوفير استاذى الفاضل الاستاذ الدكتور يوسف قاسم استاذ الشريعة الاسلامية بحقوق القاهرة على ما أحاطنى به من ارشاد وتوجيه وتنسيق للقسم الشرعى واظهاره فى ثوبه الحالى ، ولا أملك الا أن أرجو من العلى القدير أن يبقيه زخرا للشريعة الغراء .

كما أخص بالشكر الزميل الدكتور المستشار شوقى الفنجرى الذى شجعنى على تبنى فكرة البحث .

البيومى محمد البيومى
المستشار المساعد بمجلس الدولة
القاهرة فى يوم الخميس غرة رجب سنة ١٤٠٣ هـ
١٤ أبريل سنة ١٩٨٣ م

مقدمـــــــة

التأميم LA NATIONALISATION ـ باعتباره تحويل لمشروع أو مجموعة من المشروعـــات الاقتصاديـة من الملكيـة الخاصـة الى ملكيـة الامـة مع تعويض أصحابها تعويضـا عادلا ٠

مظهر لسياسـة التدخل التى أتبعتها الدول الحديثـة منذ الحرب العالميـة الثانيـــة ولا تقتصـر تطبيقاتـه على الدول الاوربيـة الشرقيـة التى تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى فحســب بل أمتد الى كثـير من دول أوربـا الغربيـة كفرنسا وانجلترا مثـلا ٠

ففى فرنسا نصـت مقدمة دستور الجمهوريـة الرابعة الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ علـــى أن "كل مال أو مشروع يتوفر لاستغلالـه حاليا أو مستقبـلا صفـة المرفق العام القومى أو الاحتكـــار الفعلى يجب أن يصبـح ملكا للمجموع "٠

وكانت قـد طبقـت هذه السياسـة قبلهـا فأممت عددا كبـيرا من المشروعات كمشروعـــات النقل الجوى وبنك فرنسـا وبنوك الايداع الكبرى ومرفق الغاز والكهرباء وشركات التأمين ومناجـــم الفحـم وكذا فى انجلترا حيث أممت هى الاخرى مشروعات كثـيرة كصناعات الفحم ومرافق النقل والكهربـاء والغاز وبنك انجلترا وصناعة الحديـد والفولاذ والملاحـة الداخليـة والطيران المدنى ٠

فتأميم أدوات الانتاج دعامـة من دعامـات الاشتراكيـة التعاونيـة الديمقراطية التى تهـدف الى حفـظ الفـرد وصون حريتـه والملائمـة بـين مصلحتـه ومصلحـة الجماعة التى هو عضو فيهـــا وتغليب للقـيم الروحيـة على القـيم المادية ٠

فهو لايدع رأس المال المستغل حرا دون توجيـه ، كما أن التأميم أساس من أسس النهضـــة والتطور اذ بـه تسعى الدولـة الى المساهمـة فى التنميـة الاقتصاديـة وتوسيع القطاع العام فـــى النشاط الاقتصادى مع الابقاء رغم ذلك على جانب من نشاط القطاع الخاص فى هذا الميدان بما يكفـل التناسق بـين القطاعين ذلك أن وجود قطاع عام فى الاقتصاد قـد أصبح أمرا بالغ الحيوية اذا مـا اريد اقامة مجتمع جديـد قائـم على الكفايـة والعدل ـ الكفاية التى تقتضى بتوجيه كل طاقـــات الامة الى الانتاج والعدل الذى يقتضى أن يعود أثـر الانتاج على المواطنين جميعا لاتستأثـــر بـه فئـة على حساب حرمان غالبيـة الشعب ٠

وإذا كان التأميم ضرورة أقتضتها ظروف التنمية الاقتصادية والرغبة فى تذويب الفوارق بين الطبقات حتى يمتنع الصراع الطبقى بين طبقة الرأسماليين وطبقة العاملين من أفراد الشعب بما يحقق العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسى والتعاون بين جميع القطاعات فى سبيل النمو الاقتصادى .

فالتأميم له أهمية كبيرة فى الدول الحديثة بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة منذ دستور سنة ١٩٥٦ الذى أخذ صراحة بمبدأ الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الى جانب أعتناقه للديمقراطية السياسية ولا سيما بعد أن أعتنق النظام الاشتراكى وأرس قواعده وأسسه ميثاق العمل الوطنى المعلن فى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٢ حتى ولقد أصبحت ملامحه تحكم كل واقعنا الاقتصادى والقانونى بل وأخذت تفرض نفسها على النظام القانونى لجميع بلدان العالم لا تستثنى من ذلك حتى أعدى أعدائها فى أمريكا فقد صرح به رئيس جمهوريتها وهو الرئيس الراحل (كندى) بعزمه على تأميم صناعة الصلب فيها ويهدف التأميم الى :

١ــ أن تمتلك المجموعة وسائل الانتاج التى توجد بين يدى الملكية الفردية بغرض أستغلالها على المقتضى الاشتراكى الجماعى .

٢ــ أن ينظم الانتاج والمبادلة طبقا للمبادئ والنظم الاشتراكية أى لتحقيق المصلحة العامة لا المصلحة الفردية .

أن التأميم ظاهرة قانونية جديدة وقد أصبح منذ اليوم فى كثير من البلاد نظاما قائما ومقررا بالطريق الدستورى ولم تعد مهمة رجال القانون أن يناقشوا وجوده وكيانه وأنما مهمتهم اليوم هى تحديد طبيعته القانونية (١) .

وأن كان البعض يحاول تجنب تعبير التأميم لأنه لا يمثل جديدا بالنسبة له وأنما يسميه حسب القواعد القانونية المختفية وراءه ليقرر ما أذا كان يهدف الى نزع الملكية للمنفعة العامة أم هل هو بيع أو مصادرة أو خلافه عامة ..... والخ

حتى أن الاستاذ " فاليين " قال سنة ١٩٤٥ " إن تعبير التأميم غير علمى ولا معنى له " (٢) .

ولكن معظم آراء الفقهاء تكاد تنعقد حاليا على قبوله أذ أن التأميم يظهر فيها كتنظيم جديد أرست قواعده بالطريق الدستورى مباشرة متميز ومستقل عن نزع الملكية ــ فهو طريق لتحويل الملكية الخاصة إلى ملكية الأمة .

---

(١) د . عادل سيد فهيم ــ نظرية التأميم سنة ١٩٦٠ ص ١١٠ ــ الطبعة الثانية سنة ١٩٦٦ الدار القومية للطباعة .

(٢) مذكور فى د . عادل فهيم المرجع السابق الاشارة اليه حالا ص ١٠٨ ــ

الفهـــــرس

رقم الصفحة

المقدمـــــــة ٨

القســم الاول : ماهيـة التأميم فى الشريعة والقانـون ٣٨

البـاب الاول : التأميم فى الشريعة الاسلاميـــة ٣٨

الفصل الاول : المدخل الى التأميم فى الشريعة ٣٩

(حديث حجـة الوداع) ٤٠

البحث الاول : نظرة الشريعة الى الملكيـــة ٤١

البحث الثانى : كون الملكية فى الاسلام وظيفة اجتماعيـة ٥٤

الفصل الثانى : جوهر التأميم فى الشريعـــة ٦٧

البحث الاول : تعريف التدخل (التأميم) ـ انواعه ـ اهدافـه ٦٧

الفـرع الاول : تعريف التدخل (التأميم) لدى الشريعة ٦٧

الفرع الثانى : نوع التدخل (التأميم) فى الشريعـة ٦٩

الفرع الثالث : هدف التدخل (التأميم) فى الشريعة ٧٠

البحث الثانى : أساس التأميم فى الشريعـة ٧١

الفرع الاول : كون الحقوق معللة بمصالح العباد ٧١

الفرع الثانى : القواعد الفقهيـــة ٧٣

الفرع الثالث : الذريعة والتأميم ٧٨

الفرع الرابع : القواعد الدستورية والقانونية كأساس للتأميم فى الشريعـــة ٨٥

الفصل الثالث : اتجاهات الباحثين المعاصرين حول التأميم فى الشريعة ٩٤

البحث الاول : المعارضين للتأميم فى الشريعـة ٩٤

البحث الثانى : المؤيديـن للتأميم فى الشريعة ١٠٤

البحث الثالث : الترجيح ـ والرد على المعارضـين ١٣٦

رقم الصفحة

الباب الثانى : التأميم فى القانون الوضعى ١٥٩

الفصل الاول : جوهر التأميم ١٦٠

المبحث الاول : مفهوم التأميم ١٦٠

الفرع الاول : تعريف التأميم فى الاتجاه الرأسمالى ١٦٠

الفرع الثانى : مفهوم التأميم فى الاتجاه الاشتراكى ١٦٦

الفرع الثالث : تعريف التأميم فى الاتجاه المصرى ١٧٠

الفرع الرابع : المقارنة بين تعريف التأميم فى القانون والشريعة ورأينا الخاص . ١٨٣

المبحث الثانى : انواع التأميم ١٨٧

الفرع الاول : نوعى التأميم ١٨٧

الفرع الثانى : حتمية الحل الاشتراكى ونوعى التأميم ١٩٥

الفرع الثالث : المقارنة بين نوع التأميم فى القانون والشريعة ١٩٨

المبحث الثالث : أهداف التأميم ٢٠٠

الفرع الاول : الهدف العام للتأميم ٢٠٠

الفرع الثانى : تنوع الهدف العام للتأميم ٢١١

الفرع الثالث : المقارنة بين هدف التأميم فى القانون والشريعة ٢١٥

الفصل الثانى : أساس التأميم فى القانون الوضعى وتحديد طبيعته ٢١٦

المبحث الاول : أساس التأميم ٢١٦

الفرع الاول : الاساس الدستورى للتأميم ٢١٧

الفرع الثانى : الضرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٢٢٤

الفرع الثالث : نظرية مصلحة الدولة كنائبة عن الامة ٢٢٨

الفرع الرابع : علاقة التأميم بالمرفق العام ٢٢٨

الفرع الخامس : المقارنة بين أساس التأميم فى القانون والشريعة ٢٣٣

رقم الصفحة

البحث الثانى : تحديد طبيعة التأمين ٢٣٧

الفرع الاول : طبيعة التأمين ٢٣٧

الفرع الثانى : طبيعة التأمينات المصرية ٢٤٠

الفرع الثالث : المقارنة بين طبيعة التأمين فى القانون والشريعة ٢٧٩

القسم الثانى : وضع التأمين بين النظم المقارنة والتطبيقات المختلفة ٢٨٢

الباب الاول : التفرقة بين التأمين والنظم المقاربة ٢٨٤

الفصل الاول : التأمين ونزع الملكية للمنفعة العامة ٢٨٤

البحث الاول : معايير التفرقة بين التأمين ونزع الملكية ٢٨٤

البحث الثانى : طبيعة التأمين ونزع الملكية ٢٨٦

البحث الثالث : الفروق بين نزع الملكية والتأمين ٢٩٤

البحث الرابع : التمييز بين التأمين ونزع الملكية فى النظام الاسلامى ٢٩٩

الفصل الثانى : التأمين والمصادرة ٣٠٣

البحث الاول : طبيعة المصادرة بين القانون والشريعة ٣٠٤

البحث الثانى : أوجه الشبه والخلاف بين المصادرة والتأمين ٣١٣

الفصل الثالث : التأمين والاحتكار ٣٢١

البحث الاول : طبيعة الاحتكار بين القانون والشريعة ٣٢٢

البحث الثانى : أوجه الخلاف بين الاحتكار والتأمين ٣٣٠

الفصل الرابع : التأمين وتمليك الدولة ٣٣٢

البحث الاول : طبيعة التفرقة بين التأمين وتمليك الدولة فى المفاهيم المختلفة . ٣٣٣

الفرع الاول : المفهوم الوضعى ٣٣٣

الفرع الثانى : المفهوم الاسلامى ٣٣٦

	رقم الصفحة
المبحث الثانى : التمييز بين التأميم وتمليك الدولة	٣٣٨
الفرع الاول : أوجه الخلاف بين التأميم وتمليك الدولة	٣٣٨
الفرع الثانى : أوجه الخلاف بين التأميم وما يلحق بتمليك الدولة	٣٤٠
١) التأميم والادارة الحكومية المباشرة للمشروع	٣٤١
٢) التأميم والانشاء المباشر للمشاريع المؤممة	٣٤١
٣) التأميم والتوطين	٣٤٢
٤) التأميم والاستيلاء	٣٤٢
٥) التأميم والحراسة الادارية على الاموال	٣٤٧
٦) التأميم والرقابة على المشاريع الخاصة	٣٤٨
٧) التأميم والاصلاح الزراعى	٣٤٩
الفصل الخامس : التأميم والتدويل	٣٥٠
المبحث الاول : فكرة التدويل وطبيعتها	٣٥٢
المبحث الثانى : أوجه الخلاف بين التأميم والتدويل	٣٥٧
الفصل السادس : التأميم والوقف	٣٥٩
المبحث الاول : طبيعة الوقف	٣٥٩
المبحث الثانى : المقارنة بين الوقف والتأميم	٣٦٣
الباب الثانى : الاتجاهات التطبيقية للتأميم	٣٦٨
الفصل الاول : اتجاهات تطبيق التأميم فى روسيا	٣٦٨
المبحث الاول : التأميمات الروسية	٣٧١
المبحث الثانى : التعويض فى التأميمات الروسية	٣٧٤

رقم الصفحة

الفصل الثانى : اتجاهات تطبيق التأميمات الرأسمالية ٢٠١

البحث الاول : تأميم الصناعة فى بلدان أوربا الغربية ٢١٨

البحث الثانى : طبيعة التطبيقات التأميمية الرأسمالية ٢٣٨

الفصل الثالث : الاتجاهات التطبيقية للتأميم فى البلدان النامية ٢٩٢

البحث الأول : صراعات الدول النامية من أجل التأميم ٢٩٧

البحث الثانى : خصائص التطبيقات التأميمية للدول النامية ٣٠٩

الخاتمة العامة للبحث ٤١١

المراجع ٤٢٥

الفهرس ٤٦٥